معلومات عامة
عن الاتحاد الدولي للاتصالات

العضوية المتطورة للاتحاد الدولي للاتصالات

يعد الاتحاد الذي أنشئ على أساس مبدأ التعاون الدولي، المحفل العالمي الرئيسي الذي يمكن من خلاله للأطراف المختلفة العمل على تحقيق التوافق في الآراء حول طائفة واسعة من المسائل التي تؤثر على اتجاه صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المستقبل.

جمع قطاع شامل من صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات معاً

الاتحاد الدولي للاتصالات، كمنظمة قائمة على الشراكة بين القطاعين العام والخاص منذ نشأته في 1865، ينفرد بين عائلة الأمم المتحدة في أنه يجمع في عضويته 193 دولة عضواً وأكثر من 700 كيان من القطاع الخاص وأكثر من 60 مؤسسة أكاديمية.

ويمثل أعضاء الاتحاد مجموعة واسعة من قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العالم، من أكبر شركات التصنيع وشركات التشغيل في العالم إلى الأطراف الفاعلة الصغيرة المبتكرة التي تستعمل تكنولوجيات جديدة وناشئة إلى جانب مؤسسات البحوث والتطوير الرائدة والهيئات الأكاديمية.

وتنضم الحكومات الوطنية إلى عضوية الاتحاد كدول أعضاء. فيما تنضم كيانات القطاع الخاص إلى هذه العضوية إما كأعضاء قطاعات أو منتسبين بما يتيح لها المساهمة في وضع المعايير وأفضل الممارسات العالمية؛ والمشاركة في المناقشات العالمية والإقليمية؛ وإطلاق شراكات مبتكرة بين القطاعين العام والخاص؛ والتواصل مع هيئات تنظيم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وواضعي السياسات والخبراء من الصناعة ومن الهيئات الأكاديمية.

وقد قام أعضاء القطاعات والمنتسبون إليها بدور حيوي في عمل الاتحاد، بمساعدة الدول الأعضاء في التصدي للقضايا الناشئة والتغيرات السريعة في قطاع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ويعد الاتحاد الذي أنشئ على أساس مبدأ **التعاون الدولي**، المحفل العالمي الرئيسي الذي يمكن من خلاله للأطراف المختلفة العمل على تحقيق التوافق في الآراء حول طائفة واسعة من المسائل التي تؤثر على اتجاه صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المستقبل.

شرح هيكل عضوية الحكومات

ينخرط في عضوية الاتحاد ما إجماليه 193 دولة. وكانت الدول الأعضاء المؤسسة للاتحاد 20 بلداً أوروبياً وقعت على أول اتفاقية دولية للبرق يوم 17 مايو 1865 في باريس. وأحدث عضو بين البلدان، جنوب السودان، التي انضمت إلى عضوية الاتحاد في 3 أكتوبر 2011.

وتدفع الدول الأعضاء مساهمة طوعية لتسيير أعمال الاتحاد من خلال الاختيار بحرية لفئة المساهمة التي تقابل مبلغاً من المال.

وتبلغ وحدة المساهمة للدول الأعضاء **318 000 فرنك سويسري** للفترة 2012-2015. والجدول الذي تختار منه كل دولة عضو فئة المساهمة الخاصة بها يتراوح من 40 وحدة نزولاً إلى من الوحدة لأقل البلدان نمواً حسب تصنيف الأمم المتحدة. ولم تطرأ أي زيادة على مبلغ وحدة المساهمة منذ عام 2006.

ويمكنكم الاطلاع على قائمة كاملة بفئات المساهمة مع شرح لكيفية انضمام البلدان إلى الاتحاد هنا.

اطلعوا على مزيد من المعلومات عن أنشطة الاتحاد الدولي للاتصالات في مدونة الاتحاد الإلكترونية:
http://itu4u.wordpress.com

هذه إحاطة بمعلومات أساسية الغرض منها تيسير عمل وسائل الإعلام وينبغي ألا تُعتبر معلومات شاملة ولا أن تُعتبر بياناً رسمياً عن أنشطة الاتحاد.

شرح هيكل عضوية القطاع الخاص والهيئات الأكاديمية

باب العضوية في قطاعات الاتحاد الثلاثة مفتوح للقطاع الخاص: قطاع الاتصالات الراديوية (ITU-R) وقطاع تقييس الاتصالات (ITU-T) وقطاع تنمية الاتصالات (ITU-D).

ولكل قطاع من قطاعات الاتحاد عدد من لجان الدراسات ذات الصلة بالمجال المحدد للقطاع. ويمكن لأي منظمة/كيان الانضمام لعضوية أي من القطاعات الثلاثة أو لعضويتها جميعاً. وأعضاء القطاعات ذوو العضوية الكاملة مؤهلون للمشاركة في جميع لجان الدراسات، فيما يمكن للمنظمات/الكيانات التي لها مجال تركيز محدد أن تختار المشاركة في لجنة دراسات واحدة كمنتسب.

وتستفيد الهيئات الأكاديمية والجامعات والمؤسسات البحثية المرتبطة بها من أسعار تفضيلية، كما هو الحال مع أعضاء القطاعات من البلدان النامية.

ينفرد الاتحاد الدولي للاتصالات بين عائلة الأمم المتحدة في أنه يجمع في عضويته 193 دولة عضواً وأكثر من 700 كيان من القطاع الخاص وأكثر من 60 مؤسسة أكاديمية.

مبالغ المساهمة السنوية – القطاع الخاص	
قطاع تقييس الاتصالات / قطاع الاتصالات الراديوية	
أعضاء القطاع	31 800
أعضاء القطاع من البلدان النامية (لا يتجاوز نصيب الفرد من الدخل القومي 2 000 دولار أمريكي)	*3 975
المنتسبون	10,600
الهيئات الأكاديمية ومؤسسات البحث	3,975
الهيئات الأكاديمية ومؤسسات البحث من البلدان النامية	1,987.50
قطاع تنمية الاتصالات	
أعضاء القطاع	7,950
أعضاء القطاع من البلدان النامية	3,975
المنتسبون	3,975
المنتسبون من البلدان النامية	1,987.50
الهيئات الأكاديمية ومؤسسات البحث	3,975
الهيئات الأكاديمية ومؤسسات البحث من البلدان الناميةِ	1,987.50

جميع المبالغ بالفرنك السويسري

** ليس عضواً في القطاع بعد ولا هيئة فرعية تابعة لشركة متعددة الجنسيات يوجد مقرها في بلد متقدم*

منفتحة وشاملة

عضوية الهيئات الأكاديمية

انضمت 63 مؤسسة أكاديمية إجمالاً إلى عضوية الاتحاد منذ مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد لعام 2010 الذي عُقد في غوادالاخارا، المكسيك والذي فتحت فيه الدول الأعضاء الباب أمام الهيئات الأكاديمية للمشاركة في أعمال الاتحاد على أساس تجريبي. وتمكن فئة العضوية الجديدة "الهيئات الأكاديمية والجامعات والمؤسسات البحثية المرتبطة بها" المؤسسات الأكاديمية من الاضطلاع

اطلعوا على مزيد من المعلومات عن أنشطة الاتحاد الدولي للاتصالات في مدونة الاتحاد الإلكترونية:
http://itu4u.wordpress.com

هذه إحاطة بمعلومات أساسية الغرض منها تيسير عمل وسائل الإعلام وينبغي ألا تُعتبر معلومات شاملة ولا أن تُعتبر بياناً رسمياً عن أنشطة الاتحاد.

بدور هام في وضع المعايير والتوصيات مع الاعتراف بخبراتهم في مجالاتهم. ومشاركتها في لجان الدراسات ذات المجالات ذات الصلة، تتيح الفرصة للدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والمنتسبين لجمع الخبرات والمشورة الأكاديمية بشأن استراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويتسنى في نفس الوقت للأساتذة وطلابهم النفاذ إلى الإحصاءات والدراسات العالمية الرائدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

لكل قطاع من قطاعات الاتحاد عدد من لجان الدراسات ذات الصلة بالمجال المحدد للقطاع.

وسيتم في مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2014 استعراض مقترحات لزيادة تطوير إشراك الهيئات الأكاديمية.

مشاركة المنظمات غير الحكومية

المنظمات غير الحكومية مرحب بها للانضمام في عضوية الاتحاد كأعضاء قطاعات أو منتسبين والمشاركة في لجان الدراسات وورش العمل العالمية والإقليمية وغيرها من الفعاليات. وفي بعض الأوقات يتم التنازل عن رسوم العضوية عندما يتعلق الأمر بأطراف فاعلة رئيسية لها طابع دولي فيما يتعلق بمجال رئيسي من مجالات عمل الاتحاد – ومن الأمثلة على ذلك، جمعية الإنترنت التي تتمتع بعضوية الاتحاد بدون رسوم منذ عام 1995.

ومن بين 112 منظمة غير ربحية دولية وإقليمية تمتعت بالإعفاء من رسوم العضوية، هناك 50% منها تقريباً منظمات غير حكومية. وتقوم معايير الإعفاء على مبدأ المعاملة بالمثل. حيث توافق المنظمات المعفاة على أن تتيح للاتحاد نفس الفرص لحضور اجتماعاتها والحصول على منشوراتها وغير ذلك من فوائد.

وبناءً على مشورة من **فريق العمل التابع للمجلس المعني بالموارد المالية والبشرية**، سينظر مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2014 في جدوى استحداث فئة جديدة للعضوية للمنظمات غير الحكومية، على أن يراجع في نفس الوقت المعايير الحالية للإعفاء من الرسوم.